

# أثر الاتفاق العسكري على معدلات البطالة في مجموعة من الدول النامية للمدة (2005-2020) باستخدام panel data

م. د. زوزان محمد صالح، الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك، دهوك، إقليم كردستان العراق

## المستخلص

تعد السيادة من مقومات الحياة العامة ومن مقومات الدولة الأساسية التي تهدف إلى تلبية مطالب ومتطلبات الأفراد التي يتكون منها المجتمع، لذا يتطلب غياب الامن والاستقرار تخصيص مبالغ كبيرة أو مايسمى بالاتفاق العسكري لتأمين وتوفير مقومات الاستقرار، هذا من جهة ومن جهة أخرى يعد الاتفاق العسكري بمثابة مشكلة وعقبة في تحقيق التقدم للأنشطة المدنية خاصة في البلدان النامية والبلدان التي تتميز بمعدل نمو حقيقي منخفض كالبلد قيد البحث والتي تترك هذه النفقات آثارا سلبية على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ومنها البطالة، ويطمح هذا البحث في تفسير، وتحليل أثر الاتفاق العسكري على معدلات البطالة في الدول التي تتصف بزيادة انفاقها العسكري مثل ( العراق وايران وتركيا وجمهورية مصر العربية). وأخذ البحث معدلات البطالة كمتغير تابع ( Dependent variable ) داخل النموذج وبعض المتغيرات المستقلة (Independent variable) الذي يتوقع أن يكون لهذه المتغيرات دور في زيادة، أو انخفاض معدلات البطالة، وذلك بالاعتماد على النظرية الاقتصادية، مثل (الاتفاق العسكري كنسبة من GDP، والاستثمار الاجنبي كنسبة من DGP، ونمو GDP)، وأهم ما توصل اليه هذا البحث هو أن الزيادة الكبيرة للإنفاق العسكري يزام الميزانية الاقتصادية، مما يؤدي إلى قيود الميزانية لقطاعات أخرى مثل التعليم والصحة والإنتاجية الصناعية خاصة في الدول النامية، ويقترح البحث في ضرورة اتجاه هذه الدول نحو معدل نمو مستقر من خلال نمو القطاعات الاقتصادية نموًا حقيقيًا وتحويل مواردها الاستثمارية إلى مجالات أخرى تضمن نموها الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الاتفاق العسكري، معدل البطالة، الاستثمار الاجنبي المباشر، معدل النمو، panel data.

## 1. المقدمة

لا تزال الآثار الاقتصادية للإنفاق العسكري موضوع نقاش كبير مع عدم وجود أي توافق في الآراء في الأدبيات الاقتصادية وبالرغم من ذلك لا يزال يمثل تركيزًا مهمًا للبحوث لأنها تعد نفقات من قبل الحكومات لها تأثير يتجاوز الموارد التي تستهلكها، خاصة في أوقات النزاعات، حيث تحتاج معظم البلدان إلى مستوى معين من الأمن للتعامل مع التهديدات الداخلية والخارجية، إلا أن هناك تكاليف الفرصة البديلة لهذه النفقات، حيث يمكن استخدام الأموال لأغراض أخرى قد تحسن الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وتعد مشكلة البطالة بشكل عام وبطالة الشباب بشكل خاص، قضية خطيرة لانه يعكس فشل النظام الاقتصادي وسوق العمل في استيعاب الأعداد المتزايدة ممن يدخلون كل عام في سوق العمل هناك عدة أسباب وراء هذه الظاهرة، خاصة في الدول النامية، وتعزى إلى نقص النمو الاقتصادي المصاحب للتزايد السكاني، وعدم القدرة على تعبئة المدخرات المحلية في تمويل الاستثمارات المرغوبة، وتراجع النشاط الاقتصادي بسبب الركود، والتغيرات في التكنولوجيا، التغيرات في طلب المستهلك، والعالة غير المؤهلة التي لا تتناسب مع التغيرات في سوق العمل، كما وتأتي البطالة عادة نتيجة عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل، ولتأتي النفقات العسكرية في الدول النامية مما يزيد الطين بلة إذ تعمل مع الاسباب التي تم ذكرها في زيادة معدلات البطالة، لذا يطمح هذا البحث في تفسير وتحليل أثر الاتفاق العسكري على معدلات البطالة قياسيا في الدول التي تتصف بزيادة انفاقها العسكري مثل ( العراق وايران وتركيا وجمهورية مصر العربية). وأخذ البحث معدلات البطالة كمتغير تابع ( Dependent variable ) داخل النموذج وبعض المتغيرات المستقلة (Independent variable) الذي يتوقع أن يكون لهذه المتغيرات دور في زيادة، أو انخفاض معدلات البطالة، وذلك بالاعتماد على النظرية الاقتصادية، مثل (الاتفاق العسكري كنسبة من GDP، والاستثمار الاجنبي كنسبة من DGP، ونمو GDP) وكذلك الإستفادة من الأدبيات الأكثر انتشاراً وتناولاً لهذا الموضوع، وتم عرض الوصفي للجداول الاحصائية في المقام الأول، وذلك لتعريف القارئ بعدد السنوات والدول ومعرفة القيم الصغرى والعليا لكل المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وقبل تحليل البيانات واجراء الاختبارات اللازمة تم إستخدام جذر الوحدة للبيانات وفقاً لإختبار (Levin, Lin & Chu t)، وباتجاهي الثابت والعام، وذلك من أجل تحديد مستوى الاستقرار في البيانات، وللتأكد من أن البيانات قد جمعت بشكل صحيح، ولايجتوي على فجوات بين مجموعات البيانات في السلسلة الزمنية، ولضمان نجاح الاختبارات الأخرى مثل أنحدار الآثار الثابت والآثار العشوائية واختبار (Hausman) للتفاضل بينهما، إلى جانب اختبارات التشخيص وذلك لضمان صحة وموثوقية النتائج.

## 2. منهجية البحث

### 1.2 مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في التوجه العام للدول النامية والمتقدمة نحو الزيادة في الاتفاق العسكري وارتفاع تخصيصاته من الموازنة العامة للدولة على حساب الجوانب الأخرى من الاتفاق المدني والذي يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية ومنها البطالة.

### 2.2 أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في استمرارية جذب انتباه الخبراء العسكريين وصانعي السياسات على العلاقة بين الإنفاق العسكري والبطالة نظرًا لتداعياتها على الاقتصاد الكلي، لان الموارد المخصصة للإنفاق الدفاعي لا تعد متاحة للاستخدامات البديلة.

### 3.2 هدف البحث

يهدف البحث إلى بيان مفهوم الاتفاق العسكري والبطالة ومن ثم بيان تأثيرها في معدلات البطالة من خلال تحليل اقتصادي وقياسي للبيانات.

### 4.2 فرضيات البحث

يفترض البحث أنه وبالرغم من اختلاف في الآراء حول تداعيات الاتفاق العسكري على معدلات البطالة، فيفترض البحث أن للاتفاق العسكري دور سلبي في زيادة معدلات البطالة خاصة في الدول التي تتميز بمعدلات نمو حقيقي منخفض كالبلد قيد البحث.

## 5.2 منهجية البحث:

اعتمد البحث على اسلوب الوصفي التحليلي والقياسي لمتغيرات قيد البحث.

## 6.2 حدود البحث:

الحدود المكانية تتمثل ببعض الدول النامية ومنخفضة النمو الحقيقي وهي العراق ، إيران ، تركيا ، مصر ، بينما تمتد الحدود الزمانية بين 2005-2020 ولتحقيق هدف البحث تم تقسيمه الى عدد من المحاور:

-الدراسات السابقة.

-واقع الاتفاق العسكري ومعدلات البطالة في دول قيد البحث.

-والدراسة القياسية لمتغيرات دول قيد البحث.

## 3 الدراسات السابقة:

دراسة (Paul) عام 1996 أخذت الدراسة العلاقة بين متغيرات كل من النفقات الدفاعية وغير الدفاعية ومعدلات البطالة ل 18 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي استنادا الى بيانات في المدة 1962-1988، والاستنتاج الرئيسي الذي توصل اليها هذه الدراسة هو أن العلاقة الموجودة بين معدل البطالة والإنفاق على الدفاع وغير الدفاعي ليست موحدة، أي إن الإنفاق الدفاعي له تأثير إيجابي على معدل البطالة في ألمانيا وأستراليا، بينما في الدنمارك يؤدي إلى تفافم حالة التوظيف. تدعم البيانات الخاصة باليونان فرضية أن الإنفاق الاجتماعي أفضل من الإنفاق الدفاعي (من وجهة نظر التوظيف). في أستراليا وألمانيا وبلجيكا ، الإنفاق غير الدفاعي والبطالة المعدلات مستقلة سببياً. ولكن الإنفاق الدفاعي في المملكة المتحدة يعمل كأداة استقرار استجابة للتعديلات في معدل البطالة. لم يتم الكشف عن علاقة سببية محتمة بين معدل البطالة وأي نوع من الإنفاق في اليابان وهولندا وإيطاليا وإسبانيا والنمسا ونيوزيلندا والسويد وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. كما لوحظت حالات قليلة من السببية ثنائية الاتجاه بين معدل البطالة والإنفاق الدفاعي / غير الدفاعي.

دراسة (Navarro, Cabello) عام 2015 قامت هذه الدراسة بتحليل العلاقة السببية بين المتغيرين ( نفقات الدفاع ومعدلات البطالة)، للبلدان الاتحاد الاوروي عن طريق سببية كرانجر خلال المدة 1991-2012 وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية بين المتغيرين خاصة في الدول التي تتميز بالزامية الخدمة العسكرية مثل النمسا.

دراسة (Korkmaz) عام 2015 تقوم هذه الدراسة بدراسة تأثير الاتفاق العسكري على النمو الاقتصادي ومتغيرات البطالة ل 10 دول في منطقة البحر الابيض المتوسط باستخدام بيانات panel وللمدة 2005-2012 وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة النفقات العسكرية التي تقوم بها تلك الدول بسبب الاضطرابات التي تواجهها تلك الدول يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي والذي بدوره يؤدي الى زيادة البطالة من خلال انخفاض الاستثمارات الاجنبية بسبب عدم ثقة المستثمرين بالبيئة التي يرداد فيها مثل هكذا توجه.

دراسة (Li Qionga , Hu Junhua) في عام 2015، بحث هذه الدراسة في العلاقة بين الاتفاق العسكري ومعدلات البطالة في الصين، من خلال أخذ كل من تأثير النفقات العسكرية وغير العسكرية والنتائج المحلي الاجمالي على معدلات البطالة خلال سلسلة زمنية مداها (1991-2013)، من خلال الاعتماد على نموذج ARDL، وتوصلت الدراسة إلا أن الزيادة في النفقات العسكرية تعمل على الزيادة في معدلات البطالة، وبالمقابل الزيادة في النفقات غير العسكرية تعمل على خفض معدلات البطالة.

دراسة (أحمد) الذي أشار في دراسته إلى أسباب البطالة في العراق من خلال اسلوب تحليلي للبيانات وتوصلت الدراسة إلى أن من أهم الاسباب التي أدت وما زال مستمرا في تفافم مشكلة البطالة هو تعاضد الاتفاق العسكري وتراجع دور الدولة في الاستثمار، وتوجهها نحو زيادة النفقات العسكرية التي أدت إلى استنزاف الكثير من العوائد المالية، وحرمان بقية القطاعات الاقتصادية منه التخصيصات المالية اللازمة لتطويرها، والذي أدى هذا بدوره الى اختلالات هيكلية في الاقتصاد العراقي.

دراسة (Boyd) في 2015 تقوم هذه الدراسة على تحليل الإنفاق العسكري حسب كل من نصيب الفرد وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وكيف تؤثر على معدلات البطالة في الصناعات المختلفة داخل الولايات المتحدة من خلال سببية كرانجر، وتوصلت الدراسة إلى أن كلاً من الإنفاق العسكري كحصة من الناتج المحلي الإجمالي وعلى أساس نصيب الفرد من الأسباب المؤدية إلى معدل البطالة في القطاع الزراعي، وبيئت الدراسة أن التوجه في النفقات العسكرية تقلل بالمقابل النفقات الموجهة نحو قطاع الابتكار والتكنولوجيا مما يكون سببا في زيادة البطالة في هذا القطاع.

دراسة (Anoruo, Akpom & Nwoye) عام 2018، قامت هذه الدراسة ببحث العلاقة التجريبية بين الاتفاق العسكري ومعدلات البطالة إلى جانب معدلات التضخم ل 8 دول افريقية عن طريق نموذج PSTR تكشف الاختبارات التشخيصية أن العلاقة بين معدلات البطالة والإنفاق العسكري علاقة غير خطية. تظهر النتائج أن الزيادة في الإنفاق العسكري لها تأثير إيجابي كبير على معدلات البطالة في الحالة الأولى. المرتبطة بفترات تضخم منخفضة. أما في الحالة الثانية والتي تكون فترات التضخم المرتفعة ، تؤدي الزيادات في الإنفاق العسكري إلى انخفاض البطالة، تؤكد هذه النتائج أن العلاقة بين معدلات البطالة والإنفاق العسكري غير متكافئة، وبالتالي ينبغي نمذجتها وفقاً لذلك. من وجهة نظر السياسة ، تشير النتائج إلى وجوب زيادة الإنفاق العسكري خلال نظام التضخم المنخفض للتخفيف من مشكلة البطالة إلى جانب أن الإنفاق العسكري غير مهم خلال نظام التضخم المرتفع.

دراسة (CANBAY & MERCAN) في 2020 قامت هذه الدراسة بتحليل العلاقة بين النفقات العسكرية ومعدلات البطالة في تركيا خلال المدة 1988-2017، من خلال اتباع منهجية ARDL، تظهر النتائج أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العسكري ومعدل البطالة على المدى القصير. ومع ذلك ، فقد تقرر أن الإنفاق العسكري يقلل من معدل البطالة على المدى الطويل، لذا تقترح هذه الدراسة في ضرورة قيام تركيا بتطوير منتجات الدفاع المحلية (صناعة الدفاع) وتقليل الاعتماد على استيراد الاسلحة، وذلك لحل مشكلة البطالة على المدى الطويل.

أما في هذا البحث فقد تم التركيز على بعض متغيرات أخرى جنب المتغير المستقل الاساسي والذي يجب على هذه الدول أن تركز على هذه المتغيرات لكي يكون سببا في انخفاض معدلات البطالة وتوفير فرص العمل، وبالمقابل لكي يستفيد هذه الدول من النفقات التي توجه للقطاع العسكري.

#### 4 الجانب التحليلي

##### 1.4 واقع الاتفاق العسكري والبطالة في دول قيد الدراسة:

في هذا المحور لابد من التطرق الى واقع الاتفاق العسكري والبطالة في دول قيد الدراسة، وربطها مع الجانب القياسي في المحور الثالث لتوضيح العلاقة بشكل أكبر بين هذين المتغيرين في الواقع.

حيث أنه من المعلوم أن مفهوم البطالة يختلف من مجتمع الى آخر ويوجد العديد من المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية للبطالة وهو موضوع ليس بالجديد على أحد، وبشكل عام يمكن تعريف البطالة على أنه توقف جزء من القوى العاملة في الاقتصاد على الرغم من وجود الرغبة والقدرة على العمل والإنتاج (Abdulla, 2012, 193)، لذا يكفي الباحث بالإشارة إلى مفهوم البطالة من خلال ما عرفه منظمة العمل الدولية بأن (العاطل عن العمل هو كل قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الاجر السائد ولكن دون جدوى)، أو ما تم تعريفه على أن يكون الفرد في سن العمل وقادرا عليه جسميا وعقليا وراغبا في آدائه ويبحث عنه ولا يجده، مما يترتب عليه تعطله رغم احتياجه الى الاجر الذي يتقاضاه إذا ماتوفرت له فرصة العمل (الزغبي، 2000، 149).

أما بالنسبة للاتفاق العسكري فيمكن الإشارة اليه من خلال ما عرفه صندوق النقد الدولي بأنه الاتفاق الاجالي سواء ما يدرج في بند الدفاع أو بنود أخرى والتي هي مخصصة للمحافظة على القوه العسكرية من الذخيرة والمعدات والمخصصة أيضا للانشاءات العسكرية والتعبئة والتدريب والتجهيز والانتقال والغذاء والكساء إسكان العسكريين فضلا عن العلاج وخدمات أخرى، كما يضم النفقات الاستثمارية المخصصة لتوفير السكن لأمر العسكريين والاتفاق على المدارس العسكرية وبنقات البحوث والتطوير التي تخدم أساسا أغراض الدفاع (داود ورسن، 2021، 81). وسُمّ التطرق إلى واقع المتغيرين في الدول قيد البحث تحليلا وبالاعتماد على البيانات المتوفرة خلال مدة البحث.

##### 1.1.4 واقع معدلات البطالة في دول عينة الدراسة:

تعمل الثورة الرقمية والعولمة والتغيرات الديموغرافية على تغيير أسواق العمل في الوقت الذي يتغير فيه صانعو السياسات إلى جنب ما تعانیه أغلب الدول من بطء الإنتاجية ونمو الأجور وارتفاع مستويات عدم المساواة في الدخل (OECD, 2018, 1).

ففي العراق يلاحظ من الجدول (1A) أنه عندما كان معدلات الاتفاق ثابتة نسبيا خلال المدة (2005 - 2001) كانت تتراوح بمحدود 2% تقريبا وكانت معدلات البطالة أيضا ثابتا نسبيا تتراوح بمحدود 8% خلال تلك المدة وعندما انخفض الاتفاق العسكري في عام 2012 إلى 1.9 بعدما كان 2.3 في عام 2011 انخفض معدلات البطالة أيضا من 8.12 في عام 2011 إلى 7.96 في العام التالي، لكن بعدها ازدادت معدلات البطالة إلى 9.26 و10.59 و10.73 و10.82 خلال الاعوام 2013 و2014 و2015 و2016 على التوالي بسبب زيادة الاتفاق العسكري خلال تلك المدة من 3.32 و2.95 و 5.41 و 3.5 على التوالي وكان ذلك نتيجة دخول الجماعات الارهابية وما رافقتها من انخفاض اسعار النفط والتي أدت بدورها الى توقف الكثير من المشاريع الاستثمارية، وعلى الرغم من تذبذب معدلات الاتفاق العسكري ما بين الارتفاع والانخفاض إلى أن معدلات البطالة استمرت بالارتفاع، وذلك بسبب الظروف الصعبة التي مرت بها العراق وما تزال تمر بها إلى جانب سوء التخطيط والرؤية مع عدم الاستقرار الامني والسياسي التي لاتزال تمر بها العراق منذ عقود والسبب الرئيسي في عدم انخفاض معدلات البطالة بالتزامن مع انخفاض الاتفاق العسكري ورجوع الهدوء النسبي في أغلب المناطق العراقية وذلك بسبب جائحة كورونا التي أدت بدورها الى انكماش اقتصادي في أغلب دول العالم واغلاق الكثير من الفعاليات الاقتصادية إلى جانب الزيادة السكانية في العراق والتي تقدر سنويا بنحو مليون نسمة صعودا في الوقت الذي يضاف الى سوق العمل نحو 450 الف فرصة عمل سنويا والتي تزامن كل ذلك مع قرار الحكومة العراقية في تخفيض التعيينات بالنسبة لخريجي الجامعات والمعاهد عام 1997 (وزارة التخطيط، 2008، 209)، ومازاد الطين بلة تزامن ذلك مع عدم احتياج السوق الى الكثير من التخصصات العلمية في الجامعات والمعاهد العراقية.

أما في إيران فيلاحظ أنه وبالرغم من أن جمهورية إيران تمتلك واحدة من أصغر السكان في العالم حيث يقل عدد سكانها عن 40 في المائة عن 15 عامًا. وبالتالي، إنه إذا لم يتم إجراء إصلاحات ضريبية ودستورية كبيرة، فستستمر البطالة في الارتفاع، مما يمثل مستقبلاً كئيبا للجيل التالي في سن العمل (Valadkhani, 2006, 1)، إذ يعاني سوق العمل الإيراني من تحديات اقتصادية طويلة الأمد حيث واجه الاقتصاد الإيراني بشكل عام عدم استقرار كبير منذ الثورة الاسلامية والحرب العراقية الايرانية عام 1988 وبداية العقوبات الفاسية في ظل رئاسة أوباما، حيث تضرر الاقتصاد الإيراني في كل من جانبي العرض والطلب، كما وأدى انخفاض عائدات النفط وقصص العملات الصعبة إلى جانب تقييد المعاملات المصرفية الإيرانية مع العالم إلى انخفاض استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية والتي أدى ذلك الى انخفاض الانتاج والاستهلاك وبالتالي أثر ذلك على الاستثمارات بشكل سلبي مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة (Moughar, 2022, 3). ويلاحظ من بيانات معدلات البطالة في إيران من خلال الجدول (1A) أنها كانت مرتفعة خلال مدة البحث وعلى الرغم مما تمتع به إيران من زيادة حقيقية في نمو الناتج المحلي الاجالي غير النفطي منذ عام 2005 إلا أن هذا النمو لم يكن مرافقا لفرص العمل لانها لم تكن كافية للعمل إذ يقدر مرونة التوظيف إلى النمو بمحدود 0.10 فقط، ويعود هذا الاصلاحات التي قام بها الحكومة الإيرانية من انخفاض الدعم على الطاقة والغذاء وقيامها بتحويلات نقدية عالمية كبيرة في أواخر عام 2010 إلى جانب تشديد العقوبات الدولية في منتصف عام 2012 والتي أدت بدورها الى ارتفاع التضخم مما أدى إلى حدوث انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي وتدهور بذلك تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة الى إيران مما أدى الى انخفاض عدد الوظائف التي تم انشاؤها من خلال هذا الاستثمار، كما وتخف هذا الركود في التوظيف الشباب إطالة أمد تعليمهم وتأجيل دخولهم الى سوق العمل كوسيلة لتجنب البطالة وتحسين وضعهم للعمل في المستقبل (world bank group, 2017, 23). وفي تركيا التي لديها أدنى معدل توظيف وواحد من أعلى معدلات الاستخدام الناقص للعالة بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي قد يرجع ذلك جزئيا إلى انخفاض مشاركة المرأة. كما أن معدل البطالة أعلى بكثير من متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. الأداء الاقتصادي لتركيا في السنوات ال 15 الماضية إذ حققت تركيا اتجاه النمو الاقتصادي المطرد حقق الاقتصاد التركي متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنسبة 5.8 % من عام 2003 إلى عام 2017. ارتفعت مستويات الناتج المحلي الإجمالي من 238 مليار دولار أمريكي في عام 2002 إلى 851 مليار دولار أمريكي في عام 2017، حيث وصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 10537 دولارا أمريكيا من 3589 دولارا أمريكيا في نفس المدة. أدى تحسين الأداء هذا في مثل هذا الوقت القصير إلى تركيز الاهتمام على تركيا على نطاق الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، بدأ أداء الاقتصاد الكلي في تركيا سلبيا اعتبارا من عام 2018، وارتفع معدل البطالة من 10.8 % في عام 2018 إلى 14.7 % في عام 2019. السبب الرئيسي

لهذه الصورة السلبية هو انخفاض استهلاك الأسرة وزيادة التضخم اعتباراً من عام 2018. في الوقت الحالي، يعد التضخم المرتفع ومعدلات البطالة المرتفعة أكثر مشاكل تركيا إلحاحاً. وعلى وجه الخصوص، تعتبر الحكومة الحالية الاستثمار والأنشطة في صناعة الدفاع أداة سياسية منفصلة تستخدم لخفض معدلات البطالة (CANBAY & MERCAN, 2020, 941-942). وأما بالنسبة للبطالة في مصر فتعد إحدى قضايا الاندماج في سوق العمل والتي تؤثر في الغالب على الأجيال الشابة، إن تغير نمط معدل البطالة في مصر بشكل جذري خلال الثلاثين عاماً الماضية حيث كان شبه معدوم في منتصف السبعينيات، وارتفع إلى نطاق 5-7٪ في الثمانينيات و8-11٪ في التسعينيات باتباع سياسات اقتصادية أكثر ليبرالية وانخفضت إلى 9٪ بين نهاية 2004 ومنتصف 2007 نتيجة لبرنامج إصلاح اقتصادي واسع القاعدة، ومع ذلك، لم ينجح هذا البرنامج في الحد من بطالة الشباب حيث يقدر عدد المصريين الذين ما زالوا عاطلين عن العمل بحوالي مليوني مصري، وفي الواقع يتأثر العاطلون المصريون، وخاصة الشباب المتعلمون، بعدم تطابق المهارات بين متطلبات الوظيفة ومؤهلات الباحث عن العمل، نتيجة لنظام تعليم عفا عليه الزمن وصلب وغير فعال على الرغم من وصول الشباب المصري الآن إلى مستوى تعليمي عالٍ كما كان من قبل، إلا أن نظام التعليم غير قادر على تزويد السوق بكمية ونوعية الأفراد المتعلمين الأكثر طلباً (Bertoni & Ricchiuti, 2014, 3-4).

#### 2.1.4 واقع معدلات الاتفاق العسكري في دول عينة الدراسة:

أما بالنسبة للاتفاق العسكري في الدول قيد البحث، فيلاحظ في العراق ومن البيانات أدناه أنها تتذبذب بين الارتفاع والانخفاض وأن ما يخصص للاتفاق العسكري هو نسبة لا بأس بها بسبب مآثره العراق ومنذ العقود من عدم الاستقرار الأمني والسياسي وما عاتته بسبب ذلك من الحصار، أما بالنسبة مامتوفر من البيانات وخلال مدة الدراسة فيلاحظ أن أكبر نسبة وصل إليها النفقات العسكرية هي عند سنوات دخول المنظمات الإرهابية إلى العراق وزعزعة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والأمني في العراق منذ 2014. وبالنسبة للاتفاق العسكري في إيران فيلاحظ أنها تخصص جزءاً كبيراً من ميزانيتها على الاتفاق العسكري، ولطالما أنها كانت قد عقدت العزم في تغيير اتجاه تخصيص الميزانية في مجموعات مختلفة من الاتفاق الحكومي خاصة بعد الحرب العراقية الإيرانية، وعزم الحكومة في إعادة بناء الاقتصاد والاهتمام بمزيد من رأس المال البشري والقضايا الاجتماعية، ولكن الإحصاءات الرسمية تظهر عكس ذلك، إذ تظهر الحسابات القومية لإيران زيادة ملحوظة في حصة الاتفاق العسكري من إجمالي الاتفاق الحكومي (بالأسعار الثابتة)، منذ نهاية الحرب مع العراق، حيث وصلت إلى 52٪ في نهاية عام 2006، بعد أن كانت فقط بمحدود 16٪ في نهاية عام 1993 (Farzanegan, 2011, 2).

وبالنسبة لتركيا لطالما كان الإنفاق العسكري جزءاً أساسياً من ميزانية الدولة ومع ذلك، فإن تركيا التي تقع في منتصف مثلث البلقان والشرق الأوسط والقوقاز وكانت دائماً مسرحاً للاضطرابات عبر التاريخ، لم تتمكن من خفض إنفاقها العسكري بسبب موقعها الاستراتيجي، على الرغم من نهاية الحرب الباردة بلغ الإنفاق العسكري التركي لعام 2018 (1.8) مليار دولار أمريكي. مع هذا المستوى، تحتل المرتبة 15 بين الدول ذات أعلى إنفاق عسكري في العالم، ومنذ عام 2018، ارتفع الإنفاق العسكري التركي بنسبة 65٪ مقارنة بعام 2009 وبنسبة 24٪ مقارنة بعام 2017. العمليات العسكرية التركية في سوريا هي أحد أسباب هذه الزيادة في الإنفاق العسكري التركي في عام 2018 مقارنة بالعام السابق. عندما ننظر إلى الأرقام الإحصائية التركية، نرى أن تركيا هي واحدة من الدول التي لديها إنفاق عسكري ملحوظ في العالم أحد الأسباب الرئيسية لهذا الإنفاق بمعدلات ملحوظة هو عدد كبير من التهديدات المتصورة التي نشأت من الجغرافيا، فضلاً عن الاستثمارات التي تمت في صناعة الدفاع، والتي أصبحت من سياسات الدولة، وخاصة في 1990 (CANBAY & MERCAN, 2020, 942).

وبالنسبة للاتفاق العسكري في مصر فقد شهد تغيرات ملحوظة مرت عبر مراحل مختلفة من التراجع والزيادة. وعلى الرغم مما تعاني مصر من موارد اقتصادية شحيحة إلا أنها تعد من الدول التي تحتل انفاقها العسكري جزءاً كبيراً في موازنتها السنوية وذلك باعتبارها بوابة أوروبا إذ تلعب دوراً محورياً في أمن الشرق الأوسط (Abu-Qarn et al, 2010, 2).

جدول (1A)

السنوات	العراق		إيران	
	الاتفاق العسكري	معدلات البطالة	الاتفاق العسكري	معدلات البطالة
2005	2.24	8.71	3.04	11.81
2006	1.9	8.65	3.32	11.52
2007	2.24	8.65	2.65	10.77
2008	2.37	8.48	2.68	10.63
2009	2.9	8.39	3.05	12.11
2010	2.71	8.25	2.79	13.68
2011	2.3	8.12	2.38	12.49
2012	1.9	7.96	2.76	12.27
2013	3.32	9.26	2.24	10.6
2014	2.95	10.59	2.28	10.68
2015	5.41	10.73	2.76	11.17
2016	3.5	10.82	2.97	12.62
2017	3.86	13.02	3.11	12.23
2018	2.85	12.97	2.46	12.19
2019	3.38	12.87	2.1	10.74
2020	4.05	14.09	2.16	12.17

جدول (1B)

السنوات	مصر		تركيا	
	معدلات البطالة	الاتفاق العسكري	معدلات البطالة	الاتفاق العسكري
2005	11.2	2.71	10.64	2.41
2006	10.49	2.61	8.72	2.36
2007	8.8	2.38	8.87	2.22
2008	8.52	2.18	9.71	2.2
2009	9.09	2.03	12.55	2.49
2010	8.76	1.95	10.66	2.27
2011	11.85	1.84	8.8	2.03
2012	12.6	1.65	8.15	2.01
2013	13.15	1.61	8.73	1.92
2014	13.1	1.69	9.88	1.87
2015	13.05	1.72	10.24	1.81
2016	12.41	1.67	10.84	2.05
2017	11.74	1.42	10.82	2.05
2018	9.82	1.25	10.89	2.52
2019	7.84	1.18	13.67	2.71
2020	9.17	1.22	13.11	2.77

المصدر: <https://data.worldbank.org> <https://www.worldbank.org/en/country/iraq/overview>

## 5 الجانب القياسي:

### Models Variables Description

### 1.5 توصيف متغيرات النموذج:

تعد هذه المرحلة من أهم مراحل إعداد النموذج الاقتصادي القياسي حيث يتم فيها تحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المعتمدة والمتغيرات التفسيرية (المستقلة) في النموذج الاقتصادي القياسي، وذلك طبقاً لمعطيات النظرية الاقتصادية، كما ويعد هذه المرحلة الطريقة التي يتم بها تحديد الشكل الوظيفي الصحيح للنموذج الانحدار من خلال تحديد المتغيرات المستقلة بكل عناية ودقة وذلك للحصول على تأثيرات جيدة على المتغير التابع حيث أن النموذج الصحيح يؤدي إلى نتائج جيدة، وبالعكس تكون النتائج غير دقيقة، وفي هذا البحث استخدم معادلة الانحدار الناتج بين المتغيرات، وكما يلي:

$$UNEMP. = \beta_0 \pm \beta_1 Mili. \pm \beta_2 FDI. \pm \beta_3 GDP. + \epsilon_{it}$$

حيث أن:

**Mili.** = يوجد هنالك اختلاف بين تأثير الاتفاق العسكري ومعدلات البطالة وذلك حسب طبيعة الدولة من الناحية الاقتصادية والسياسية.

**FDI** = يؤثر الاستثمارات الاجنبية بشكل ايجابي على معدلات البطالة وذلك حسب النظرية الاقتصادية.

**GDP** = وكذلك بالنسبة لمتغير النمو فله تأثير ايجابي وزيادتها تعمل على خفض معدلات البطالة وذلك حسب النظرية الاقتصادية.

جدول (2)

	UNEMP	MILI	FDI	GDP
Mean	10.73609	2.428594	1.318594	3.958110
Median	10.73500	2.330000	1.195000	4.421882
Maximum	14.09000	5.410000	9.350000	13.93643
Minimum	7.840000	1.180000	-4.540000	-11.32420

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على محررات EViews 12

Unit Root Stationary Tests

2.5 اختبارات جذر الوحدة

يبين الجدول الآتي نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات النموذج عند المستوى والفروقات من الدرجة الأولى.

جدول (3)

Prob.	Summary		الاختبارات prob.
	Levin, Lin & Chu t* test		
0.7097	0.55262		UNEMP.
0.0296	-1.88620		D(UNEMP.)
0.0253	-1.95501		MILI_S
0.0001	-3.82292		FDI
0.0330	-1.83865		GDP

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews 12

من مخرجات جدول (4) يلاحظ وحسب Levin, Lin & Chu t\* test نجد ثابت واتجاه عام أن السلاسل الزمنية لمعدلات البطالة في الدول المختارة ووفقاً للتحليل القياسي لم تستقر إلا بعد أخذ الفرق الأول للمتغير وعند مستوى المعنوية (5%)، والسلاسل الزمنية لنسبة الاتفاق العسكري كنسبة من الـ GDP والاستثمار الاجنبي كنسبة من الـ GDP ومو GDP فتم حصولهم على درجة سكون متطابقة في المستوى، وجميعها مستقرة عن مستوى المعنوية (1%)، مما يشير هذه النتائج إلى أن بيانات السلسلة الزمنية متكاملة ومتطابقة بدرجات مختلفة.

3.5 تقدير نماذج panel Data

بعد أن تم التعرف على العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة فسوف يتم التقدير باستخدام نماذج (Panel Data)، وهو نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)، كما ويمكن تلخيص نتائج التقدير لهذه النماذج بالاعتماد على برنامج (EViews 10) في الجداول الآتية:

جدول (4) نتائج التقدير في دول عينة الدراسة للمدة (2005-2020)

نماذج التقدير				
REM	FEM	PRM		
10.75114	9.486061	10.75114	Coefficient	C
0.0000	0.0000	0.0000	Prob.	
0.348041	0.907635	0.348041	Coefficient	MILI_S_OF_GDP
0.1907	0.0034	0.2660	Prob.	
-0.105918	-0.350305	-0.105918	Coefficient	FDI_OF_GDP.
0.1923	0.0005	0.2678	Prob.	
-0.182066	-0.124386	-0.182066	Coefficient	GDP_
0.0000	0.0041	0.0002	Prob.	
0.30	0.52	0.30	معامل التحديد R2	
0.73	0.97	0.73	إحصائية DW	
0.000080	0.000000	0.000080	إحصائية fisher	
GLS	LSDV	OLS	طريقة التقدير	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews 12

من خلال الجداول (4) أعلاه يلاحظ أن عدد المشاهدات هو (64) مشاهدة، أي أن النماذج الثلاثة هي مقبولة إحصائية حسب إحصائية Fisher وأن الثابت (C) هي معنوية في النماذج الثلاثة، وذو إشارة موجبة مما يؤكد ماثم التطرق إليه سابقاً من حيث أن لمعدلات البطالة متغيرات أخرى وكثيرة تؤثر عليه غير المتغيرات التي تم اختيارها في هذا النموذج، وأن قيمة (R- squared) تساوي (30%) في نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية، و(50%) في نموذج التأثيرات الثابتة، مما يدل على وجود متغيرات أخرى تؤثر في النموذج، والذي لم يتضمنها هذا البحث، وتشير النتائج في هذه النماذج الثلاثة إلى أن نسبة الاتفاق العسكري من (GDP) في كل النماذج هي ذات إشارة موجبة مما يدل على أن الزيادة في الاتفاق العسكري يعمل على زيادة معدلات البطالة في الدول المختارة وهذا ما يؤكد عليه أغلب النظريات الاقتصادية خاصة بالنسبة للدول التي تعاني من انخفاض في معدلات نمو حقيقية، ويلاحظ أنها معنوية في نموذج الثابت عند مستوى 1% وغير معنوية في كل من نموذج التجميعي والعشوائي، أما بالنسبة للاستثمار الاجنبي كنسبة من (GDP) فيلاحظ معنويتها في النموذج الثابت عند مستوى المعنوية بنسبة (1%) والمعنوية الضعيفة في النموذجين التجميعي والعشوائي إلا أنها تتطابق في كل النماذج مع النظرية الاقتصادية حيث أنها ذو إشارة سالبة مما يدل على العلاقة العكسية بين معدلات البطالة والاستثمار الاجنبي كنسبة من ال GDP، وزيادتها تؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة وتتطابق مع أغلب الدراسات التي بينت أن الاستثمارات الاجنبية المباشرة تعمل على خفض معدلات البطالة ومنها دراسة (Alalawneh & Nessa, 2020) ودراسة (Johnny et al. (2018) الذي قام بها في تجريباً ودراسة (Irpan et al. (2018) الذي بين أن الاستثمارات الاجنبية يساعد على تقليل معدلات البطالة في ماليزيا، ونسبة نمو GDP والذي يفسر عند مستوى معنوية (1%) وله علاقة عكسية مع معدلات البطالة في النماذج الثلاثة حيث أنه بزيادتها تعمل على انخفاض معدلات البطالة وذلك حسب النظرية الاقتصادية وهو ما يؤكد عليه أغلب الدراسات منها دراسة .

#### Hausman Test

#### 4.5 اختبار هاوسمان

بعد أن تم اختبار كل من نموذج الانحدار التجميعي و نموذج الآثار العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج المفاضلة (Wald test) فلا بد من التفاضل بين كل من نموذج الآثار العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة وذلك من خلال اختبار هاوسمان وحسب ما أعطى النتائج كما في الجدول الآتي:

الجدول (5) اختبار Hausman

Correlated Random Effects-Hausman Test			
Test cross-section Random Effects			
Test Summary	Chi-Stat	Chi-sq.df	Prob.
Cross-Section	26.367019	3	0.0000***

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews 12

\*\*\* تشير إلى رفض فرضية العدم عند مستوى معنوي أقل من 5%.  
الفرضية الصفرية لهذه الاختبارات هي أن نموذج انحدار بيانات اللوحة هو نموذج انحدار بيانات اللوحة هو نموذج التأثيرات الثابتة. من الجدول أعلاه يظهر نتيجة اختبار (Hausman) الذي يستخدم هذا الاختبار لاختيار النموذج الملائم بين كل من نموذج الآثار الثابتة والعشوائية، حيث يوضح قيمة الاحتمالية (P) بأن النموذج الأمثل هو نموذج التأثيرات الثابتة، وذلك لأنها أقل من (5%)، وتكون ذات كفاءة عالية مقارنة مع نموذج الآثار العشوائية والتي تنص فرضية البديلة على وجود ارتباط بين الآثار الثابتة للدولة، والمتغيرات المستقلة في النموذج وأن اختبار (FEM) هو الاختبار الأنسب.

#### 5.5 اختبار Redundant Fixed Test

جدول (6)

Effects test	Statistics	d.f.	Prob
Cross- section F	8.789006	(3,57)	0.0001***
Cross-section Chi-square	24.332896	3	0.0000***

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews 12

\*\*\* تشير إلى رفض فرضية العدم عند مستوى معنوي أقل من 5%.  
تم استخدام هذا الاختبار لتحديد ما إذا كانت التأثيرات الثابتة ضرورية أم لا في تحديد تأثير الاتفاق العسكري على معدلات البطالة والتأكد من هذه الفرضية، وبحسب الجدول أعلاه يبين إحصائية F واحصائية مربع كاي للمقطع العرضي عند المستوى المعنوي أقل من 5% على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة في بيان الحاجة إلى التأثيرات الثابتة وتأثيرها على نتائج النموذج.

## Cross section fixed effects

### 6.5 اختبار

وهو اختبار يبين نتائج الآثار الثابتة الخاصة بكل دولة، حيث يشير الجدول أدناه أن التأثيرات الثابتة تنحصر بين دولة العراق (-1.834741) ودولة مصر (1.366967)، وأن نتائج هذه الآثار تبين قيمة الحد الثابت للمعادلة (B0) لكل دولة.

جدول (7) نتائج الآثار الثابتة الخاصة بكل دولة

الرقم	الحكومة	الأثر الثابت
1	العراق	-1.834741
2	إيران	0.343671
3	تركيا	0.124102
4	مصر	1.366967

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews 12

### 7.5 تحليل نتائج المفاضلة ومناقشتها:

أن القيام بعملية التحليل والمناقشة بعد التطرق للجانب النظري، وإجراء الحسابات هو عصاره كل الدراسات، لذا لا بد من الإشارة للنتائج التي تم وصول الباحث إليها في المرحلة الأخيرة:

#### 1.7.5 تحليل نتائج المفاضلة بين النماذج:

من خلال الجدول رقم (4) يبين القيم الاحتمالية لاختبار (Hausman) بين نمودي الأثر الثابت والأثر العشوائي، والذي كان أقل من (5%) مما يدل على أن نموذج الآثار الثابتة هو الملائم لدراسة أثر متغيرات الدراسة معدلات البطالة.

#### 2.7.5 تحليل نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة:

واعتماداً على نتائج تقدير هذا النموذج يلاحظ أن:

- معاملات النموذج هي ذات معنوية احصائية وهي أقل من (1%).
- أن احتمال احصائية (Fisher) هي أقل من (5%)، والذي يدل على المعنوية الكلية للنموذج.
- نتيجة معامل الثابت (C=9.48) الذي يشير إلى القاطع المشترك بين دول عينة الدراسة، حيث يمثل القيمة المقدرة لمعدل البطالة عندما تكون المتغيرات المستقلة معدومة.
- الإشارة الموجبة لمعامل الاتفاق العسكري كنسبة من ال GDP هي ( MILI\_S\_OF\_GDP 0.90 ) تشير إلى العلاقة الطردية بين معدلات البطالة والاتفاق العسكري، فعندما يزداد الأخيرة يزداد معدلات البطالة، حيث أن اغلب الدراسات بينت أن للاتفاق العسكري تأثير سلبي على معدلات النمو الحقيقية المنخفضة وبالتالي يعمل على زيادة معدلات البطالة وبما أن دول قيد الدراسة جميعها تتميز بمعدلات نمو منخفضة لذا تعمل زيادة الاتفاق العسكري على زيادة معدلات البطالة وكما جاء إثبات ذلك في دراسة (Suna Korkmaz) 2015 .
- الإشارة السالبة لمعامل الاستثمار الاجنبي كنسبة من ال GDO (FDI\_OF\_GDP=-0.35) تشير إلى العلاقة العكسية بين الاستثمار الاجنبي ومعدلات البطالة، فعندما يزداد الأخيرة تقل معدلات البطالة بالنسبة لمعامل الاستثمار الاجنبي المباشر، فهو سلبي، إذا زاد الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة 1٪، سينخفض معدل البطالة (UNE) بنسبة 0.35٪، مع استقرار العوامل الأخرى. تتوافق هذه النتيجة مع الفرضيات والافتراضات التي ترى أن الاستثمار الاجنبي المباشر يعمل على تحقيق وفورات اقتصادية للعمال تمثل في الزيادة في أسعارهم الحقيقية. وزيادة قدراتهم الإنتاجية وخلق تكاملات رأسيّة وأفقيّة وتشجيع استثمارات المشاريع الداعمة وبالتالي خلق فرص عمل جديدة. تتوافق نتائج هذه الدراسة مع العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة جوفي وآخرون. أظهر (2018) أن الاستثمار الاجنبي المباشر يقلل من معدل البطالة في نيجيريا، وأظهرت دراسة (Bayar) (2014) أيضاً أن الاستثمار الاجنبي المباشر يخفض معدل البطالة في نيجيريا. الاستثمارات تخلق وظائف جديدة وبالتالي تنخفض البطالة، وكما أثبتته دراسة كل من ( Alalawneh, Nessa) لعام (2020)، ودراسة دراسة كل من (Bayar, Unsal Sasmaz) لعام (2017)، ودراسة (Brincikova, Darmono) لعام (2014).
- الإشارة السالبة لمعامل نمو GDP (GDP growth =-0.12) تشير إلى العلاقة العكسية بين معدلات البطالة ونمو GDP عند زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 1% فيؤدي ذلك إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة 12% وهذا بطبيعة الحال يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وهذا ما يؤكد دراسة (Kemi & Dayo) في 2014 حيث بينت هذه الدراسة أن نمو في معدل (GDP) يؤدي إلى زيادة مستوى العمل وانخفاض في معدل البطالة، ودراسة (Michael et al .) في 2016 الذي بين في دراسته العلاقة بين معدلات البطالة والنتائج الحقيقي في نيجيريا باستخدام سلسلة زمنية طويلة (19970-2014) من خلال سببية كرانجر وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية يجمع بين المتغيرين.
- بلغت قيمة معامل التحديد (R2) حوالي (50%) أي أن متغيرات الدراسة تفسر معدل البطالة لهذه الدول بهذه النسبة من التغيرات الاجمالية، وهي نسبة تتوافق مع النظرية الاقتصادية في وجود متغيرات وعوامل أخرى تؤثر في معدلات البطالة غير المتغيرات الداخلة في النموذج.

### 3.7.5 تحليل نتائج الاستقرارية:

يلاحظ أن نتائج الاختبارات لمعدل البطالة إلى أن قيمتها الاحتمالية هي أكبر من (5%) عند المستوى وهي غير مستقرة إلا بعد أخذ الفرق الأول لها. أما بالنسبة لمتغيرات المستقلة للدراسة تكون مستوى المعنوية لهم أقل من (5%) مما يدل على استقرارهم عند المستوى.

### 8.5 إختبار LM مقابل اختبار CD للنموذج:

جدول (8) للكشف عن الارتباط الذاتي بين البواقي

Type of test	Statistic	Prob
Preusch-Pagan LM	6.059891	0.4165
Pesaran CD	-0.050158	0.9600

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews 12

يوضح الجدول أعلاه نتائج اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين البواقي من خلال اختبارين الاختبار (Preusch-Pagan LM) حيث يبين هذا الاختبار عدم وجود مشكلة لإرتباط بين البواقي حيث أن مستوى المعنوية هي أكبر من (5%)، والذي يبين عدم معاناة النموذج من مشكلة الارتباط المتعدد، ولتأكيد من عدم معاناة النموذج من هذه المشكلة لابد من اختبار النموذج باختبار مطور من خلال الاختبار الثاني، والذي طوره (Pesaran) لتفادي المشاكل الذي يواجهه الباحث عند استخدام اختبار (Preusch-Pagan LM) للدراسات التي تكون عدد مشاهداتها كبيرة، وأكثر من (30) مشاهدة، ويمثل جوهر هذا الاختبار في معرفة ما إذا كان النموذج يعاني من الارتباط الذاتي، والذي يتضمن فرضيتين:

H0 = لا يوجد مشكلة الارتباط .

H1 = يوجد مشكلة الارتباط.

ويلاحظ من الجدول تأكيدها من عدم معاناة البيانات من هذه المشكلة من قبل (pesaran) لإحصاء (CD) المطور والمعاصر الذي طوره لتفادي المشاكل الذي قد يتعرض له اختبار (LM) عندما تكون بيانات السلاسل الزمنية المقطعية كبيرة، ويلاحظ بأن نسبته بلغت (0.96)، والذي يدل على قبول فرضية عدم وجود مشكلة لإرتباط المعتمد للمقاطع العرضية بين البواقي في هذا البحث.

### Heteroskedasticity Test:

9.5 اختبار عدم تباين تجانس:

جدول (9) اختبار عدم تباين تجانس

Panel period Heteroskedasticity LR test			
Specification:			
Test Summary	Value	Df	Prob.
Likelihood ratio	3.976347	4	0.4092

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews 12

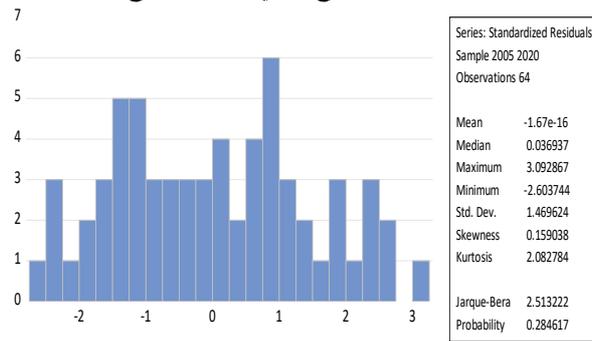
يلاحظ من خلال جدول أعلاه أن قيمة (LR) قد بلغت (3.976347)، وهي ذات دلالة أحصائية غير معنوية حيث أن (Prob. LR = 0.4092)، وهي أكبر من (5%)، وبذلك فإننا نقبل فرضية عدم  $H_0: \sigma_i^2 = \sigma^2$  for all I ونرفض الفرضية البديلة  $H_0: \sigma_i^2 = \sigma^2$  for all i، أي ثبات التباين لحد الخطأ.

### Jarque- Bera Test

10.5 اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي:

بعد هذا الاختبار هو لصلاحيته النموذج وتحسينه إذ يقوم نموذج أخذار البيانات السلاسل الزمنية المقطعية على جملة من الفرضيات التي تتضمن صلاحية استخدام النموذج في عملية التنبؤ، وفي اختبار فرضية الدراسة، والذي يتمثل في أن الاخطاء العشوائية يتبع التوزيع الطبيعي، ولا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي، وأن ما يؤكد على صلاحية النموذج هو اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

جدول (10) التوزيع الطبيعي بين البواقي للنموذج



حيث يمكن ملاحظ الجدول أعلاه والذي هو اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera) للأخطاء العشوائية في نموذج الآثار العشوائية، والشكل أعلاه يوضح نتيجة هذا الاختبار، ويؤكد من خلال القيمة الاحتمالية (p-value) حيث أنها تساوي (0.284617) وأكبر من القيمة المعنوية (0.05)، والذي بين أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

## 6. الاستنتاجات والمقترحات:

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتي يمكن الاعتماد عليها في طرح مجموعة من الاقتراحات:

### 1.6 الاستنتاجات:

1. يوجد اختلاف في وجهات النظر بين الاقتصاديين في العلاقة بين النفقات العسكرية ومعدلات البطالة وذلك من خلال تجارب حقيقية للبلدان وبحسب ماتتبع به تلك البلدان من معدلات نمو حقيقية.
2. قد يكون الاتفاق العسكري أو مايسمى بالدفاعي ليس فعالا في زيادة التوظيف بسبب استخدام التكنولوجيا المتقدمة في صناعة الدفاع حيث يتطلب الانتاج رأس مال مكثف وقوة عاملة مؤهلة، إلى جانب أن اغلب الاتفاقات العسكري يكون على أساس الاستيراد مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات.
3. إن الإنفاق العسكري المفرط يزام الميزانية الاقتصادية، مما يؤدي إلى قيود الميزانية لقطاعات أخرى مثل التعليم والصحة والإنتاجية الصناعية خاصة في الدول النامية.
4. أثبتت الاختبارات القياسية التي أجريت على البلدان الداخلة في النموذج صحة فرضية البحث، حيث أن النفقات العسكرية تؤثر بشكل سلبي على معدلات البطالة، وأن زيادتها تعمل على خفض توفير فرص العمل.

### 2.6 المقترحات:

بالاستناد إلى الاستنتاجات التي تم ذكرها توصل البحث إلى مجموعة من المقترحات تخص البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلدان قيد البحث:

1. ضرورة اتجاه هذه الدول نحو معدل نمو مستقر من خلال نمو القطاعات الاقتصادية نموا حقيقيا وتحويل مواردها الاستثمارية إلى مجالات أخرى تضمن نموها الاقتصادي.
2. وبسبب الاضطرابات التي تتعرض لها دول قيد البحث لذا الافضل التوجه نحو صناعة الدفاع المحلية كطريقة بديلة في تعويض استيرادات الاسلحة، باعتبارها من الصناعات المتطورة والتي قد تكون الحل لمشكلة البطالة في المدى الطويل.
3. توصي البحث بأن تتبع دول قيد البحث سياسات اقتصادية تجذب الاستثمار الأجنبي وتحسن مناخ الاستثمار، لان حسب الجانب القياسي لهذا البحث يلاحظ أن FDI كان من أكثر المتغيرات أثرا في تخفيض معدلات البطالة، إذ أن الزيادة في الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة 1% سيؤدي الى انخفاض معدلات البطالة بنسبة 35%، لذا يتطلب هذا ضرورة تركيز هذه الدول على الاستثمار الأجنبي الذي يزيد معدلات التوظيف مثل الاستثمارات التأسيسية، وسن مجموعة من القوانين والتشريعات التي توفر مجموعة من الحوافز والإعفاءات الضريبية التي تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية، وفي نفس الوقت تفرض على الشركات الأجنبية التأهيل وتوظيف العمالة المحلية. بالإضافة إلى الاهتمام برأس المال البشري والتعليم بشكل خاص كأداة محممة للحد من البطالة وكحافز لجذب الاستثمار الأجنبي.

## 7. المصادر

### 1.7 المصادر باللغة العربية:

1. الرغبي، هيم (2000)، اسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، عمان، دار الفكر.
2. داود، لياق علي، عباس فاضل رسن (2021)، قياس وتحليل العلاقة بين الاتفاق العسكري والنمو الاقتصادي في العراق للعدة (2004-2019)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة.
3. وزارة التخطيط والتعاون الاجمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، العراق، 2008.

### 2.7 المصادر باللغة الانكليزية:

1. Abu-Qarn, Aamer S, J Paul Dunne, Yasmine M. Abdelfattah, Shadwa Zaher (2010), The Demand for Military Spending in Egypt, JEL classification: H56, O53.
2. Abdulla, Abdul Kareem (2012), The Relationship between Economic Growth and Unemployment in Iraq, hIraqi Journal for Economic Sciences, No- 32, year 10.
3. Anoruo, Emmanuel, Uchenna Akpom, Young D. Nwoye (2018), Military Spending and Unemployment: a panel SmoothJournal of Business & Economic Policy, Transition Regression Approach, Vol. 5, No. 2, doi:10.30845/jbep.v5n2p3.
4. Alalawneh, Mustafa; Azizun Nessa (2020), The Impact of Foreign Direct Investment on Unemployment: Panel Data Approach, Emerging Science Journal, Vol. 4, No. 4, August, 2020.
5. Bertoni, Eleonora, Giorgio Ricchiuti (2014), A Multilevel Analysis of the Unemployment in Egypt, DISEI - Università degli Studi di Firenze, Working Paper N. 23/2014.
6. Brincikova, Zuzana; Lubomir Darmo, (2014), THE IMPACT OF FDI INFLOW ON EMPLOYMENT IN V4 COUNTRIES, European Scientific Journal February 2014 /SPECIAL/ edition vol.1 ISSN: 1857 – 7881 (Print) e - ISSN 1857- 7431.
7. Bayar, Yilmaz; Sasmaz, Mahmut Unsal (2017), Impact of Foreign Direct Investments on Unemployment in Emerging Market Economies: A Co-integration Analysis, International Journal of Business and Economic, Sciences Applied Research, VOLUME 10, ISSUE 3.

8. CANBAY, Şerif & Derya MERCAN (2020), Unemployment Effects of Military Spending in Turkey, Canbay, Ş., Mercan, D. / Journal of Yasar University, 2020, 15/60, 941-952.
9. Farzanegan ,Mohammad Reza (2012), Military spending and economic growth: The case of Iran, Working Paper, Philipps-University of Marburg, Center for Near and Middle Eastern Studies (CNMS), Department of Middle East Economics.
10. Korkmaz, Suna (2015), The Effect of Military Spending on Economic Growth and Unemployment in Mediterranean Countries, International Journal of Economics and Financial Issues International Journal of Economics and Financial Issues Vol. 5, No. 1, 2015, pp.273-280 ISSN: 2146-4138.
11. MURA, Ladislav, Tibor ZSIGMOND, Adam KOVÁCS, Éva BALOGHOVÁ (2020), UNEMPLOYMENT AND GDP RELATIONSHIP ANALYSIS IN THE VISEGRAD FOUR COUNTRIES, DOI: 10.24193/OJMNE.2020.34.06.
12. Moughar, Zahra Karimi (2022), Iran Labour Market under the Sanctions, International Journal of New Political Economy.
13. Navarro, Marcos Sanso, María Vera Cabello(2015), The causal relationship between military spending and unemployment in the EU15, Departamento de Análisis Económico, Universidad de Zaragoza, Spain.
14. OECD (2018), The new OECD Jobs Strategy Good jobs for all in a changing world of work, <https://www.oecd.org/employment/jobs-strategy/>.
15. Paul, Satya (1966), Defence spending and unemployment rates An empirical analysis for the OECD, Journal of Economic Studies 23,2.
16. Palát, M. (2011), The Impact of foreign Direct Investment on unemployment in japan, ACTA UNIVERSITATIS AGRICULTURAE ET SILVICULTURAE MENDELIANAE BRUNENSIS.
17. Valadkhani, Abbas (2006), Unemployment Conundrum in Iran, School of Economics and Information Systems University of Wollongong, NSW 2522, Australia, <http://ro.uow.edu.au/commwkpapers/151/> .
18. World bank group (2017), Iran Economic Monitor, Sustaining Growth: The Challeng of Job Creation, Public Disclosure Authorized.
- 1.